

استخدام نموذج CAMEL في تقييم اداء المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية : دراسة حالة مصرف الخليج التجاري

[Using CAMEL model in evaluating the performance of banks listed on the Iraq Stock Exchange: A Case Study of Gulf Commercial Bank]

سالم صلال راهي الحسنوي و عقيل شاكر الشرع

جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، العراق

Salim Salal Hasnawi and Akeel Shaker al-Shara

Department of Banking and Finance, College of Management and Economics, University of Qadisiyah, Iraq

Copyright © 2017 ISSR Journals. This is an open access article distributed under the **Creative Commons Attribution License**, which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited.

ABSTRACT: The changes in the global economy in all fields, have had a significant impact on banks as the primary interface for any economy, So the commercial banks to work efficiently to carry out its functions to the fullest because of the strong competition it faces, and this is done by improving performance, increasing revenue, and mitigate the risks, and increase the level of services provided by even facing the new banking environment requirements, which became operates.

The study aimed to clarify how it uses the CAMEL model to evaluate the performance of commercial banks, In giving a clear and complete picture to reveal the winning in the Gulf Commercial Bank's performance in early time, As the importance of the study by subjecting banks to supervise and control appear to maintain the integrity of their financial positions and come to a banking sector properly, maintain the rights of depositors and investors, the study analytical method used by financial indicators for a form CAMEL for a period of 5 years for the period from 2011 up to 2015.

The study concluded that all the model indicators were positively eye-catching, which stands behind that good management of the bank and take the right decisions in all of its actions, while the study recommended to work to increase profitability by employing deposits optimally and exploitation of the excess liquidity in the bank and invested in new projects as well as the need to work on the banks evaluated under the mentioned model, the assessment includes all the civil and government banks.

KEYWORDS: CAMEL model, performance of banks, Iraq Stock Exchange.

خلاصة: ان التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في كافة المجالات ، كان لها التأثير الكبير على المصارف كونها الواجهة الأساسية لأي اقتصاد ؛ لذا على المصارف التجارية العمل بكفاءة للقيام بمهامها على الوجه الاكمل بسبب المنافسة القوية التي تواجهها ، ويتم ذلك من خلال تحسين أدائها ، وزيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، وزيادة مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط المصرفي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه. هدفت الدراسة الى ابصاح الكيفية التي يستخدم بها نموذج CAMEL لتقييم أداء المصارف التجارية ، وفي اعطاء صورة واضحة ومتكاملة لكشف الخلل الحاصل في أداء مصرف الخليج التجاري في وقت مبكر ، فيما تظهر أهمية الدراسة من خلال إخضاع المصارف للإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم ، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ، واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي من خلال المؤشرات المالية لنموذج CAMEL ولمدة 5 سنوات للفترة من 2011 لغاية 2015.

خلصت الدراسة إلى ان جميع مؤشرات النموذج جاءت بشكل ايجابي ملفت للنظر ، مما يقف وراء ذلك حسن ادارة المصرف واتخاذها القرارات الصائبة في جميع اعمالها ، فيما اوصت الدراسة الى العمل على زيادة الربحية عن طريق توظيف الودائع بشكل امثل واستغلال السيولة الفائضة في المصرف واستثمارها في مشاريع جديدة ، فضلا عن ضرورة العمل على تقييم المصارف وفق النموذج المذكور ، على ان يشمل التقييم جميع المصارف الأهلية والحكومية.

كلمات دلالية: نموذج CAMEL، المصارف، سوق العراق، الأوراق المالية.

أولاً : المقدمة :

تشكل المصارف في مجموعها حلقة ، تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي ، وكلما اتسع هذا النشاط زادت تبعاً لذلك استثمارات المصارف وتعددت خدماتها وأنشطتها ، ولما كان نجاح هذه المصارف في أداء أعمالها سيؤدى بالضرورة إلى زيادة تقدم وتطور اقتصادات البلدان وفي شتى الميادين ، فقد اهتمت معظم هذه الدول ، ومن خلال البنوك المركزية فيها بتقييم أداء هذه المصارف للتعرف على التغيرات التي طرأت عليها ، وأثار ذلك على النشاط الاقتصادي وكذلك للتأكد من سلامة المركز المالي لها ومدى تنفيذها بأحكام وقوانين وتعليمات البنوك المركزية ، وقد استخدمت لهذا الغرض العديد من النماذج والأنظمة في تقييم أداء المصارف ومنها نموذج CAMEL .

من هنا تأتي الدراسة كمحاولة لتقييم أداء مصرف الخليج التجاري باستخدام نموذج CAMEL ، وقد اشتملت الدراسة على أربعة مباحث ، تضمن الأول فيها منهجية الدراسة من حيث الأهمية والأهداف والمشكلة والفرضيات وبعض الدراسات السابقة ، فيما تناول المبحث الثاني الإطار النظري متضمناً تقييم الأداء من جانب ، وإيضاح نموذج CAMEL من جانب آخر ، وتناول المبحث الثالث الجانب التطبيقي للدراسة متضمناً نبذة عن مصرف الخليج التجاري وادارته وانظمتها المصرفية ، لتنتهي الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات كمبحث أخير .

المبحث الاول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة :

أولاً :منهجية الدراسة :

(1 أهمية الدراسة

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، نظراً لكونه العنصر الرئيسي في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، ومن الجدير بالذكر انه كلما كان الواقع المصرفي سليماً كلما دل ذلك على تعافي الاقتصاد، مشكلاً عاملاً مشجعاً على جذب الاستثمارات والأعمال ؛ لذا فمن الضروري إخضاع المصارف للإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة مراكزها المالية ، للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم ، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، وتمويل الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

(2 أهداف الدراسة:

تهدف إلى بيان نموذج CAMEL لتقييم أداء المصارف التجارية واعطاء صورة واضحة ومنكاملة لكشف الخلل الحاصل في أداء مصرف الخليج التجاري في وقت مبكر ، وكذلك لإظهار الجوانب الإيجابية في أداءه ، ومحاولة تعزيزه، والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها، ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ، ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة المالية والنقدية للدولة بالشكل المناسب للمساهمة بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني. وذلك من خلال دراسة مكونات نموذج CAMEL مع تبيان الكيفية التي يستخدم بها هذا النموذج لتقييم أداء المصارف التجارية.

(3 مشكلة الدراسة :

يمكن بيان مشكلة الدراسة بالتساؤل الرئيس الآتي :

ما مدى امكانية نموذج CAMEL في تقييم أداء مصرف الخليج التجاري ؟ و منه تتفرع التساؤلات الآتية :

- (1 هل يحقق مصرف الخليج التجاري نسبة الملاءة بامتلاكه كفاية رأس المال ؟
- (2 هل يحقق مصرف الخليج التجاري أصول تمتاز بالجودة ؟
- (3 هل يحقق مصرف الخليج التجاري إدارة ذات كفاءة بامتلاكه طاقم إداري كفء ؟
- (4 هل يحقق مصرف الخليج التجاري استقراره بامتلاكه ربحية كافية ؟
- (5 هل يحقق مصرف الخليج التجاري التوظيف و الاحتفاظ بامتلاكه وفره في السيولة ؟

(4 فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسة : يمتلك نموذج CAMEL الامكانية في تقييم أداء مصرف الخليج التجاري ، ومنها تتفرع الفرضيات الآتية :

- (1 يحقق مصرف الخليج التجاري نسبة الملاءة ، بامتلاكه كفاية رأس المال .
- (2 يحقق مصرف الخليج التجاري أصول تمتاز بالجودة .
- (3 يحقق مصرف الخليج التجاري إدارة ذات كفاءة ، بامتلاكه طاقم إداري كفء .
- (4 يحقق مصرف الخليج التجاري استقراره ، بامتلاكه ربحية كافية .
- (5 يحقق مصرف الخليج التجاري التوظيف و الاحتفاظ ، بامتلاكه وفره في السيولة.

ثانيا : بعض الدراسات السابقة :

(1) دراسة (سهام ، 2014) : هدفت الدراسة المعنونة " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMEL : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2012 2008) " إلى تقييم أداء وكفاءة البنك الوطني الجزائري و تحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية، أيضا الوضع المالي للبنك، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار CAMEL على البنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 . ولمعالجة إشكالية الموضوع و اختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي في الدراسة، إضافة إلى المؤشرات و النسب المالية و المحاسبية. وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك يلتزم عموما بالمعايير الدولية و مواكبة التطورات الراهنة و مساهمته في الجهاز الاقتصادي للدولة.

(2) دراسة (بن سفاع ، 2008) : هدفت الدراسة المعنونة " تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL : دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات - 2003 " 2007 ، إلى معرفة قدرة نموذج CAMEL على إعطاء صورة متكاملة عن أداء البنوك اليمنية و تقييم كفاءة أداء البنك الأهلي اليمني ، فضلا عن تحديد جوانب القوة والضعف في بعض مجالات الأداء البنكي.

اعتمدت الدراسة على نموذج CAMEL في تحليل البيانات الخاصة بالبحث ، وهذا النموذج يركز على محاور الأداء أدناه ، وتم تفسير كل محور بمجموعة من المؤشرات وهي :

- رأس المال Capital وتم التعبير عنها بـ(4) مؤشرات.
- الأصول(الأصول Assets) وتم التعبير عنها بـ (مؤشرين).
- الربحية Earning وتم التعبير عنها بـ (4) مؤشرات.
- السيولة Liquidity وتم التعبير عنها بـ (7) مؤشرات.

ولم يتم استخدام مؤشر الإدارة Management في التحليل لكونه يحتاج إلى تقييم داخلي . وقد خلصت الدراسة إلى أن تقييم الأداء يوفر معلومات لإدارة المنشأة للرقابة على النشاط بوجه

عام، وعلى نشاط الأقسام المختلفة فيها، وبالتالي التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف الموضوعه أمامها.

المبحث الثاني : الإطار النظري :

أولا) تقييم الاداء:

(1 مفهوم تقييم الاداء:

يعرف تقييم الأداء بأنه مقارنة الأعمال التي أنجزت بالمقاييس (عبدالمحسن، 1997:3) ، وفي حين اعتبره البعض بأنه عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمنظمة في تاريخ معين (اللوزي ، 1998:127) .

كما يمكن ان يعرف بأنه قياس لما تم أنجازه من عمل ومقارنته بالمستهدف وبالتالي قياس النتائج المتحققة بالنتائج المستهدفة والوقوف على العوامل المؤثرة وتحديد المسؤول عنها . أي انه عملية مرشدة للنشاطات لتقدير ما إذا كانت الوحدات الإدارية أو المنظمات نفسها تحصل على مواردها وتنتفع منها بكفاءة وفاعلية في سبيل تحقيق أهدافها(الحسني، 2000: 232)

ويحتل تقييم الأداء مكانة متميزة ، لما له من أهمية كبيرة في تحديد كفاءة المنظمة ومدى تحقيقها لأهدافها فهو وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر وتشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة(السيسى ، : 232 1998)

ومما سبق يمكن القول ، بان تقييم الأداء هو عملية تقوم بها الإدارة في تنفيذ اعمالها من خلال المقارنة بين المخطط والفعلي .

(2 أهمية تقييم الاداء :

- يعد تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات و حلها و معرفة مواطن القوة و الضعف في المنشأة ؛
- يعد من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة؛
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعه باستخدام البيانات المالية و الإحصائية ؛
- معرفة مدى سلامة السياسات و الاستراتيجيات خلال السنة المالية . (قمرى ، 2014)

(3 أهداف تقييم الاداء :

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء، التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطة الموضوعه و المرسومة. إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- كشف بعض المشكلات الإدارية و التنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية .
- تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية التقييم بمثابة اختبار لمدى سلامة و نجاح الطرق المستخدمة في الاختيار و التعيين .
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يطلع فيها ، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة .

- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقويم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية و إنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة و تطوير المتطلبات الإدارية و الاقتصادية و المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية .
- العمل على الحصول على أفضل عائد و دفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع و إقامة المنظمات الجديدة . (أبو حطب ، ، 2009 : 18)

ثانيا: نموذج CAMEL

(1) نشأة نموذج CAMEL

ذكر (أحمد ، 2005 : 1-3) إن من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام 1933 وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية، حيث تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب وادائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988 أدى إلى فشل 221 مصرف .

وقد بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979 ، إذ ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار المصرفي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998، وقد عكست نتائج تصنيف المصارف الأمريكية حسب معيار CAMELS مقارنة للفترةين المذكورتين نتائج طيبة لأداء البنوك في نهاية الربع الأول من عام 1998 مقارنة بنتائج عام 1988، فقد أظهرت نتائج التصنيف للربع الأول من عام 1998 أن كل المصارف المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم 1.

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية المعيار في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللين الاقتصاديين بهذا البنك إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذا المعيار في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متبعاً قبل استخدام المعيار، كما أثبتت الدراسات أيضاً مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تملكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية.

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنها في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في المصارف والنظام المصرفي ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمتلك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بيته من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام المصرفي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل.

(2) تعريف نموذج CAMEL :

هو عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه، ويعتبر المعيار أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية على الأخذ بنتائج معيار CAMEL والاعتماد عليها في القرارات الرقابية لأنها تعكس الواقع الحقيقي لموقف المصرف ، وبأخذ المعيار في الاعتبار خمسة عناصر رئيسية هي:

Capital Adequacy	1- كفاية رأس المال
Asset Quality	2- جودة الموجودات
Management	3- الإدارة
Earnings	4- الربحية
Liquidity	5- السيولة

يرمز الحرف C لمدى كفاية رأس المال لحماية المودعين وتغطية المخاطر، والحرف A لجودة الموجودات وما يتوقع تحصيله من قيمتها الصافية داخل وخارج الميزانية ومدى وجود مخصصات لمقابلة الأصول المشكوك في تحصيلها، بينما يرمز الحرف M للإدارة ومستوى كفاءتها وعمقها والتزامها بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي ومدى كفاءة أجهزة الضبط الداخلي والمؤسسي ووجود سياسات وتخطيط مستقبلي ، أما حرف E فيرمز لمستوى الربحية ومدى مساهمتها في نمو المصرف وزيادة رأس المال ، وأخيراً حرف L يرمز لقياس سلامة موقف السيولة ومقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته الحالية والمستقبلية المتوقعة وغير المتوقعة. (Rose 2002: 524) ، وقد اضيف عنصر سادس وهو الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity of market risk في كانون الثاني 1997 وهكذا أصبح يطلق على هذا النظام CAMELS (Joseph & Sinkey, 2002:131) ، ويعبر عن كل مؤشر بعدد من النسب المالية . كما يتضمن كل مؤشر ، مؤشرات تفصيلية تبعا للجهاز المصرفي والدولة التابع لها ، فضلا عن مدى توفر البيانات المنشورة عن ذلك الجهاز . (Rajana & Berg , 2000:4)

كما يعرف (حمودي ، 2009 : 6) مؤشر CAMEL بأنه عبارة عن مؤشر سريع للإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، و يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني .

وتتمثل طريقة CAMEL في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه ، و تعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني ، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار CAMEL والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات (شوقي ، 2010 : 2) .

كما يعد أداة للرقابة المصرفية المكتتية ويعتمد على تحليل المتبقي من العوائد السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف للعوائد السنوية لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS هي كفاية رأس المال، جودة الموجودات ، الربحية والسيولة ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق (زيتوني، 2009 : 9) .

(3) مميزات نموذج CAMEL :

يمكن تلخيص أهم مميزات نموذج CAMEL في الآتي:

- * تصنيف البنوك وفق معيار موحد .
- * توحيد أسلوب كتابة تقارير التفتيش .
- * اختصار زمن التفتيش بالتركيز على خمسة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تفتيش بنود غير ضرورية أو مؤثرة على سلامة الموقف المالي للمصرف .
- * الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير .
- * عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدى ولكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء المصرفي الخمسة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل .
- * يعتمد عليه في اتخاذ القرارات الرقابية والإجراءات التصحيحية التي تعقب التفتيش .
- * يحدد درجة الشفافية في عكس البيانات المرسله بواسطة المصارف للبنك المركزي ومدى مصداقية الرواجع .
- * يقلل من نسبة الوقوع في أخطاء التصنيف التي قد تحدث في حالة استخدام معيار CAEL نتيجة لغياب الشفافية باعتماده على البيانات الواقعية المشتقة من مصادرها الحقيقية عبر التفتيش البياني .

(4) عيوب وانتقادات معيار CAMEL :

- * اختيار النسب المالية التي بني عليها المعيارين يقوم على التقدير الشخصي وليس على افتراضات مثبتة إحصائياً فهناك بعض البحوث العلمية توصلت إلى نسب مالية أخرى أكثر كفاءة ولها تأثير أكبر على الموقف المالي للمصرف من تأثير النسب المستخدمة حالياً بواسطة المعيارين، ولذلك قد يكون من المفيد استبدال النسب الحالية بالنسب الجديدة أو استخدام الاثنين معا مما قد يحسن من كفاءة استخدام المعيارين .
- * أعطى كل من المعيارين أوزان ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها .
- * حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضاً قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه .
- * يعتمد كل من المعيارين على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الاصول باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها وبالتالي فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة .
- * يعتمد كل من المعيارين على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة، وعليه في حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي .
- * في حالة حدوث تغيير كبير في حجم موجودات مصرف معين الأمر الذي يضعه في مجموعة شبيهة أخرى أكبر أو أصغر من مجموعته الشبيهة السابقة، وقد يحدث تغيير ملحوظ في درجات وأوزان تقييم وتصنيف المصرف المعني بالرغم من أن مؤشرات موقفه المالي لم تتغير وإنما انحصر التغيير في حجم موجوداته فقط .

(5) أهم معايير CAMEL

تقوم تلك المعايير على معايير رقابية ، وتغطي خمسة محاور رئيسية في المصرف . (Capita- Asset Quality- Management- Earning –Liquidity)

ووفقا لهذا النظام يتم إعطاء تقييم لكل محور من محاور الفحص تدرج من 1 إلى 5 أداء ثم تكوين مؤشر عام يعكس الأداء الكلي للقيمة الافتراضية والذي يتدرج بدورة من 1 إلى 5 ولعل من أهم العناصر التي تركز عليها التقييم في كل محور من المحاور الخمس كالاتي:

1- ملاءة رأس المال (CAPITAL)

يعد رأس المال المصدر الرئيس لحماية الودائع والبنوك ذات رؤوس الأموال الكافية والكبيرة يمكنها من امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين ، و يتكون رأس المال من الآتي :

- * رأس المال الأساس : ويشمل رأس المال المدفوع والأرباح المتبقية والاحتياطي القانوني والعام .
- * رأس المال المساعد: ويشمل احتياطي اعادة التقييم والمخصصات للخسائر المستقبلية ويكون رأس المال كافيا إذا كان أكبر من 8 % .

2- جودة الأصول: (Assets Quality) :

معرفة الأصول الغير قابلة للاسترداد وتلك التي قيمتها الحقيقية أقل من قيمتها الدفترية خاصة بالتمويل أو القروض ويتم تقييم الأصول ميدانيا بواسطة أشخاص أكفاء وذوي خبرة في هذا المجال وتصنف الأصول على أساس أنها إما جيدة أو مشكوك فيها أو خسائر .

3- الإدارة (Management) :

يتم تقييم الجانب الإداري في المرحلة الأخيرة لأن الجوانب الأخرى تصب في النهاية فيها ، ويتم تقييم الجانب الإداري من خلال الجوانب الآتية :

- أ) يتوقع البنك ذو الإدارة الجيدة أن يكون له رأس مال كافي ونوعية أصول جيدة وارباح كافية وسيولة كافية
- ب . مدى التزام إدارة البنك بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل البنكي .
- ج.وجود مدراء أكفاء لمستقبل البنك.(الاسكوا ، 2003:15 ؛ حسن ، 2002:51-52) .

4- الربحية(Earning) :

يتم التركيز على التحقق من العوائد المتحققة على الأصول ومقارنتها بمتوسط هذا العائد لمعرفة العوائد والأرباح التي حققها البنك .

5- السيولة (Liquidity)

تعد السيولة مؤشر لمقدرة البنك في الوفاء بالتزاماته العاجلة دون خسائر ، أي التأكد من إدارة السيولة بصورة جيدة . وعلى البنوك الاحتفاظ بأصول سائلة يمكن تسيلتها بسرعة أو بأخطار قصير لمقابلة الالتزامات وتصنف سيولة البنك على أساس أنها جيدة ، كافية ، ضعيفة ، أو غير كافية (السيسي ، 1998:272)

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي للدراسة :

أولاً: نبذة عن مصرف الخليج التجاري :

اسس مصرف الخليج التجاري كشركه مساهمه خاصه بموجب شهادة التأسيس المرقمة م . ش/7002 المؤرخة في 1999/10/20 الصادرة من دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة/1997 المعدل برأسمال قدره (600) مليون دينار مدفوع بالكامل، باشر المصرف ممارسة اعماله عن طريق الفرع الرئيسي بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على اجازة ممارسة الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي المرقمة ص. أ. 115/3/9/ والمؤرخة في 2000/2/7 وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة/1976 الملغى ليمارس المصرف اعمال الصيرفة الشاملة ، وقد تم تعديل عقد تأسيسه بزيادة رأسماله عدة مرات الى أن وصل (300000) مليون دينار عراقي بعد أن اكتملت الإجراءات القانونية بتاريخ 2014/11/7 من قبل دائرة تسجيل الشركات بموجب كتابهم ذي العدد / 26790 والمؤرخ في 2014/11/7 وقد تم اجراء القبول الحسابية في السجلات بتاريخ 12 / 12 / 2014، بعد إطلاق الوديعة من قبل البنك المركزي العراقي .

ادارة المصرف :

تعمل الادارة التنفيذية للمصرف وفقاً للسياسة العامة للبنك المركزي العراقي والخطة السنوية في كافة المجالات والانشطة المصرفية التي يضعها مجلس الادارة , وتتكون الادارة التنفيذية من الدوائر التنفيذية الآتية :-

دائرة الشؤون المالية والمحاسبية ، دائرة التخطيط والدراسات المصرفية ، دائرة الشؤون الادارية ، دائرة العلاقات المصرفية الدولية ، دائرة الهندسة والاستثمار ، دائرة الرقابة والتدقيق الداخلي ، دائرة شؤون الفروع ، دائرة الشؤون القانونية ، قسم التسويق والعلاقات العامة ، دائرة تكنولوجيا المعلومات ، وتدار الدوائر اعلاه من قبل المدير المفوض ومعاونيه و رؤساء الدوائر وفقاً للسياسات الادارية المعتمدة في المصرف لغرض تحقيق الرسالة والقيم والاهداف المحددة .

الانظمة المستخدمة في المصرف :

• نظام BANKS :

هو نظام ثنائي اللغة يستخدم تطبيقات Oracle ويحتوي على مستوى امنية عالية جداً للبيانات ومطبق لجميع الفروع بشكل مركزي وتقنية اتصال متطورة تمكن المستخدمين في الفروع من الوصول لقواعد البيانات بشكل مباشر online حيث يمتلك المصرف منظومتان للاتصال Visat و Fiber يعملان بشكل متزامن لتوفير افضل خدمة للزبائن من دون اي تأخير في اجراء المعاملات ويقوم النظام بجميع العمليات المصرفية ويوفر الاف التقارير والكشوفات بشكل ميسر وبكافة التفاصيل المطلوبة ويحتوي النظام على انظمة فرعية وهي :

نظام الودائع بكافة انواعها

نظام الحوالات بأنواعها

نظام القروض.

نظام الائتمان بنوعيه النقدي و التعهيدية.

نظام الموجودات الثابتة.

نظام الموارد البشرية والعديد من الانظمة التي تغطي جميع العمليات المصرفية بشكل كامل.

• نظام الحوالات والاعتمادات الخارجية (SWIFT) :

هو نظام يستخدم من قبل اغلب المصارف في العالم للقيام بعمليات الحوالات والاعتمادات الخارجية ويمتاز swift بأنه يملك مستوى أمنية عالية جداً للبيانات ويوفر سرعة في اتمام العمليات ، ويرتبط مع النظام المصرفي BANKS بشكل كامل.

• نظام التقارير الذكية BI:

وهو نظام يتيح للموظف استخراج جميع انواع التقارير المالية والبيانات المدخلة على نظام BANKS وحسب طلب الادارة لاتخاذ القرارات الدقيقة والمناسبة. ويصدر مصرف الخليج التجاري لعملائه بطاقات Master Card.

• الصكوك الممغنطة:

وتتم طباعتها من خلال ماكينة للطباعة الممغنطة حيث ترتبط بالنظام المصرفي وتعطي رموز خاصة لكل زبون لمنع تزويرها والتلاعب بها وهناك اجهزة خاصة لفحص الصكوك.

• نظام المقاصة الإلكترونية :

هو نظام مرتبط بالبنك المركزي العراقي من خلال منظومة اتصال خاصة حيث يتيح للعملاء صرف الشيكات الصادرة من غير مصارف خلال مدة اقصاها (3) ايام ومطبق في جميع المصارف الخاصة والحكومية

ثانياً : تحليل النتائج التطبيقية للدراسة واختبار الفرضيات :

تم استخدام المؤشرات الخاصة بنموذج CAMEL وكالآتي :

1 مؤشرات ملاءة رأس المال: Capital Adequacy

تم استخدام ثلاث معادلات لاستخراج نسب ملاءة رأس المال ، وهي :

*المعادلة (1) نسب ملاءة رأس المال = حقوق الملكية / الحسابات الجارية والودائع

*المعادلة (2) نسب ملاءة رأس المال = راس المال الحر / الاستثمارات + القروض

و يوضح بسط هذه النسبة حقوق المالكين مطروحا منه الأصول الثابتة وذلك لمعرفة مدى قدرة رأس المال الصافي في مقابلة مخاطر القروض والاستثمارات .

*المعادلة (3) نسب ملاءة رأس المال = مجمل رأس المال والاحتياطيات/ مجمل الأصول

ويوضح الملحق (1) الحسابات المستخرجة من التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للفترة من 2011 لغاية 2015 لمعرفة كافة النسب لمعادلات مؤشرات نموذج CAMEL . ويوضح الجدول (1) نسب ملاءة رأس المال المصرف و لفترة الدراسة ولكافة المعادلات اعلاه .

جدول (1) نسب ملاءة رأس المال لمصرف الخليج التجاري

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
المعادلة 1	54,5%	57,2%	72,9%	80%	78,6%
المعادلة 2	49,8%	73,2%	89%	74,4%	60,7%
المعادلة 3	33,4%	35,1%	38,9%	42,4%	39,7%

* يتضح من الجدول (1) أن نسب ملاءة رأس المال من خلال معادلة (حقوق الملكية / الحسابات الجارية والودائع) ، ازدادت من 54,5 % سنة 2011 الى 57,2% سنة 2012 ، لتصل الى 78,6 % سنة 2015 ، وبالرغم من الانخفاض الطفيف عن السنة السابقة لها التي بلغت 80% ، الا انها تبقى نسبة مقبولة جدا قياسا بمؤشرات كفاية رأس المال التي اقرتها لجنة بازل التي اعتمدت نسبة 8% ، وبهذا فقد تجاوز مصرف الخليج التجاري هذه النسبة لكافة سنوات الدراسة ، مما يدل على ان المصرف متوافق مع متطلبات هذه اللجنة بأكثر مما هو مقرر .

* كما أظهرت نسب ملاءة رأس المال من خلال معادلة (راس المال الحر / الاستثمارات + القروض) ، تصاعداً مستمراً خلال السنوات الثلاث الاولى ، فبعد أن كانت 49,8% في سنة 2011 ارتفعت إلى 73,2% في سنة 2012 ثم ارتفعت إلى (89 %) سنة 2013، ثم انخفضت في السنتين الاخيرتين لتبلغ 74,4 % ، 60,7 % لسنتي 2014، 2015 على التوالي ، وهذا يدل على اعتماد مصرف الخليج التجاري في تمويل أصوله على مصادر التمويل الداخلية بدرجة كبيرة .

* كذلك أظهرت نسب ملاءة رأس المال من خلال معادلة (مجمل رأس المال والاحتياطيات/ مجمل الأصول) ، تطابقاً في ارتفاع وانخفاض نسب ملاءة رأس المال للمعادلة (1) ، إذ ازدادت من 33,4% سنة 2011 الى 35,1% سنة 2012 ، لتصل الى 39,7% سنة 2015 ، وبالرغم من الانخفاض الطفيف عن السنة السابقة لها التي بلغت 42,4% ، الا انها تبقى نسبة مقبولة جدا قياسا بمؤشرات كفاءة لجنة بازل التي اعتمدت نسبة 8% ، وبهذا فقد تجاوز مصرف الخليج التجاري هذه النسبة لكافة سنوات الدراسة ، مما يدل على ان المصرف متوافق مع متطلبات هذه اللجنة بأكثر مما هو مقرر .

وبالرغم من ذلك الى ملحق تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي الجدول (1) راس المال النظامي ، ضمن مؤشرات تقويم اداء المصارف والمصارف التجارية لديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة 2011 ، فقد حدد خمسة تصنيفات لتحديد ملاءة رأس المال ، وعدت نسبة الملاءة الاعلى من 12% ضمن التصنيف الاول ، وعند النظر الى كافة النسب ولكافة سنوات الدراسة ولكافة المعادلات في الجدول (1) فاقت بكثير عن تلك النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي ؛ لذا يمكننا القول ان مصرف الخليج التجاري يتمتع بنسبة ملاءة عالية لرأس المال ، إذ احتلت شركة (مصرف الخليج التجاري) المركز الاول من حيث عدد الاسهم الاكثر تداولاً للقطاع المصرفي في سوق العراق للأوراق المالية لسنة 2014 ، إذ بلغ عدد الاسهم ما يقارب (١٤٧,٩) مليار سهم وبنسبة (١٩,٩ %) من المجموع الكلي ، كما احتل (مصرف الخليج التجاري) المركز الاول في حجم التداول للقطاع المصرفي لسنة 2015 ، إذ بلغ ما يقارب ٤٥,٣ مليار دينار وبنسبة ٩,٩ % من مجموع التداول الكلي وفقاً للتقرير السنوي عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعامي 2014 ، 2015 . وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى .

2 مؤشرات جودة الأصول Asset Quality :

تم استخدام ثلاث معادلات لاستخراج نسب جودة الأصول ، وهي :

*المعادلة (1) نسبة جودة الأصول = (الأصول المربحة / رأس المال) × 100

*المعادلة (2) نسبة جودة الأصول = (الأصول المربحة / مج الأصول) × 100

زيادة النسبة حالة ايجابية ، الاصول المربحة = الاحتياطيات الثانوية + القروض والاستثمار لمختلف الأجل .

ان الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدر له عائداً ، وتشتمل على الاوراق المالية والاوراق التجارية المخصومة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة ، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها ، انها تساهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية ، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف ، وكذلك انها تساهم في تحقيق نسبة من ارباح المصرف .

*المعادلة (3) نسبة جودة الأصول = (الاصول المربحة / الاموال المتاحة) × 100

زيادة النسبة تعني حسن نشاط المصرف ، الاموال المتاحة = مج مصادر الاموال – الاصول الثابتة

ويوضح الجدول (2) نسب جودة أصول المصرف ولفترة الدراسة ولكافة المعادلات اعلاه .

جدول (2) نسب جودة الأصول لمصرف الخليج التجاري

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
المعادلة 1	%208	%223	%141	%155	%159
المعادلة 2	%61,4	%54,7	%45	%57,1	%58,9
المعادلة 3	%65,1	%57,9	%47,5	%61	%70,1

* يتضح من الجدول (2) أن نسب جودة الأصول من خلال معادلة (الأصول المربحة / رأس المال) ، أظهرت ارتفاعا وانخفاضا في سنوات الدراسة وبشكل طفيف جدا ، وسجلت سنة 2012 أعلى نسبة لجودة أصول مصرف الخليج التجاري خلال سنوات الدراسة وبلغت %223 ، مقارنة بالسنة السابقة التي بلغت %208 ، ثم انخفضت سنة 2013 وبنسبة %141 ، لتعود الى الارتفاع عن سابقتها التي بلغت في السنتين الاخيرتين 2014 ، 2015 وبنسبة %155 ، %159 ، على التوالي ، وبالرغم من التفاوت في نسب جودة الأصول لسنوات الدراسة الا انها تبقى نسبة مقبولة جدا .

وبالرجوع الى ملحق تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي الجدول (2) نوعية الموجودات ، ضمن مؤشرات تقويم اداء المصارف والمصارف التجارية لديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة 2011 ، فقد حدد خمسة تصنيفات لتحديد نوعية الموجودات ، وعدت الموجودات المتعثرة للمصارف التي تكون نسبتها أقل من 5% - قياسا برأس مالها- ضمن التصنيف الأول . ومن الملاحظ ان النسب الواردة في الجدول (2) التي تمثل نسبة الأصول المربحة لمصرف الخليج التجاري الى رأس مالها ولكافة سنوات الدراسة كانت لا تقل (كما ذكرت اعلاه) عن نسبة %141 سنة 2013 مما يدل على عدم وجود موجودات متعثرة لدى مصرف الخليج التجاري اطلاقا ؛ لذا يمكننا القول ان اصول مصرف الخليج التجاري ذات جودة عالية جدا .

* كما يتضح من الجدول (2) اعلاه ، أن نسب جودة الأصول من خلال معادلة (الأصول المربحة / مج الأصول) ، اظهرت ارتفاعا وانخفاضا في سنوات الدراسة وبشكل طفيف جدا ، وسجلت سنة 2011 أعلى نسبة لجودة أصول المصرف الخليج التجاري وبلغت %61,4 ، ثم انخفضت سنتي 2012 ، 2013 وبنسبة %54,7 ، %45 ، على التوالي ، لتعود الى الارتفاع في السنتين الاخيرتين 2014 ، 2015 وبنسبة %57,1 ، %58,9 ، على التوالي ، وبالرغم من التفاوت في نسب جودة الأصول لسنوات الدراسة الا انها تبقى نسبة مقبولة جدا ، كون الأصول المربحة -والمتمثلة بالاحتياطيات الثانوية و القروض والاستثمار لمختلف الأجل- تمثل نصف أو أكثر لنسبة مجموع الأصول .

* كذلك أظهرت نسب جودة الأصول من خلال معادلة (الأصول المربحة / الاموال المتاحة) ، تفاوتات طفيفا خلال سنوات الدراسة ، إذ بلغت أعلى نسبة في السنة الاخيرة 2015 وبنسبة %70,1 فيما بلغت في سنة 2013 أقل نسبة وبلغت %47,5 ، لترتفع الى نسبة %61 في سنة 2014 ، كما انخفضت النسبة في سنة 2012 عن سابقتها وبلغت %57,9 ، ومما سبق يمكننا القول ، ان الأصول المربحة لمصرف الخليج التجاري ، والتي تمثل الاحتياطيات الثانوية (الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة) ، اضافة الى القروض والاستثمار لمختلف الأجل تعادل تقريبا نصف الاموال المتاحة للمصرف والمتمثل بمجموع مصادر الاموال مطروحا منها الأصول الثابتة. مما يدل على الجودة العالية لأصول المصرف، ومما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية .

(3) مؤشر الإدارة Management :

يتم تقييم الجانب الإداري في المرحلة الأخيرة لأن الجوانب الأخرى تصب في النهاية فيها ، بمعنى عند تمتع المصرف بملاءة عالية لرأس المال ، وموجودات ذات جودة ، وربحية كبيرة ، وسيولة لمواجهة الالتزامات على احسن وجه ، فكل ذلك تقف وراءه ادارة جديرة باتخاذ القرارات الصائبة للمصرف ، كما يتم تقييم الجانب الإداري عن طريق عدة عوامل ، منها :

- أ) تطبيق ما يمتلكه المصرف من السياسات الرسمية
- ب) التزام المصرف باللوائح والقوانين والامتثال للرقابة الداخلية .
- ج) تبني ادارة المصرف معايير جديدة لإدارة الأفراد مع وجود نظام فعال للحوافز والعقوبات .
- د) ان يكون طاقم العمل مدرب ومحفز بشكل جيد .
- هـ) نظام الصلاحيات واضح لا دارة المصرف ويراجع باستمرار .
- و) ادراك ادارة المصرف للتوقعات المستقبلية .

ولم يتم استخدام العوامل اعلاه في التحليل ؛ كونها تحتاج إلى تقييم داخلي .

(3) مؤشرات نسب الربحية: Earnings

تم استخدام ثلاث معادلات لاستخراج نسب الربحية ، وهي :

المعادلة (1) = نسب الربحية = صافي الربح / إجمالي الأصول

المعادلة (2) = نسب الربحية = صافي الربح / حقوق الملكية

المعادلة (3) = نسب الربحية = مجمل الربح أو العائد / إجمالي الأصول

ويوضح الجدول (3) نسب ربحية المصرف ولفترة الدراسة ولكافة المعادلات اعلاه .

جدول (3) نسب الربحية لمصرف الخليج التجاري

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
المعادلة 1	3,3%	7,3%	6,1%	4,4%	1,2%
المعادلة 2	9,8%	20,7%	15,6%	10,4%	3,1%
المعادلة 3	7,9%	13,6%	11,2%	10%	8%

* يتضح من الجدول (3) أن نسب الربحية من خلال معادلة (صافي الربح / إجمالي الأصول) ، أظهرت ارتفاعا وانخفاضا في سنوات الدراسة وبشكل طفيف جدا ، وسجلت سنة 2012 أعلى نسبة ربحية لمصرف الخليج التجاري خلال سنوات الدراسة وبلغت 7,3% ، مقارنة بالسنة السابقة التي بلغت 3,3% ، ثم انخفضت سنة 2013 عن سابقتها لتصل الى نسبة 6,1% ، واستمرت نسبة الربحية بالانخفاض في السنتين الأخيرتين 2014 ، 2015 ، وبنسبة 4,4% ، 1,2% ، على التوالي ، وبالرغم من التفاوت في نسب جودة الأصول لسنوات الدراسة إلا أنها تبقى نسبة مقبولة جدا .

وبالرجوع الى ملحق تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي الجدول (3) الأرباح ، ضمن مؤشرات تقويم اداء المصارف والمصارف التجارية لديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة 2011 ، فقد حدد خمسة تصنيفات لتحديد نسب الأرباح ، وعدت صافي الربح للمصارف التي تكون نسبتها أكثر من 2,5% - قياسا بموجوداتها - ضمن التصنيف الأول . ومن الملاحظ ان النسب الواردة في الجدول (2) التي تمثل نسبة العائد على الموجودات لمصرف الخليج التجاري ولكافة سنوات الدراسة - ماعدا السنة الأخيرة 2015 - كانت لا تقل (كما ذكرت اعلاه) عن نسبة 3,3% سنة 2011 ، مما يدل على نسب الربحية العالية لدى مصرف الخليج التجاري وهي ضمن التصنيف الأول ؛ فيما كانت نسب الربحية لسنة 2015 ضمن التصنيف الوسط (3) ، لذا يمكننا القول وبشكل عام ، ان ربحية مصرف الخليج التجاري عالية .

* كذلك أظهرت نسب الربحية من خلال معادلة (صافي الربح / حقوق الملكية) ، تفاوتنا طفيفا خلال سنوات الدراسة ، إذ بلغت أعلى نسبة ربحية في سنة 2012 وبنسبة 20,7% ، وكانت أكثر من سابقتها بأكثر من الضعف التي بلغت في سنة 2011 نسبة 9,8% ، ثم أخذت النسبة بالانخفاض في السنوات الثلاث اللاحقة لتبلغ 15,6% ، 10,4% ، 3,1% للسنوات 2013 ، 2014 ، 2015 على التوالي . وعلى الرغم من الارتفاع والانخفاض في نسبة العائد على حق الملكية لسنوات الدراسة ، إلا أنها حققت التصنيف الأول ضمن تصنيفات ملحق تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي آنف الذكر .

* كما أظهرت نسب الربحية من خلال معادلة (مجموع الربح أو العائد / إجمالي الأصول) ، تفاوتنا طفيفا خلال سنوات الدراسة ، وتتشابه الى حد كبير مع نسب الربحية في المعادلة السابقة من حيث ارتفاع وانخفاض النسبة لسنوات الدراسة ، إذ بلغت أعلى نسبة ربحية في سنة 2012 وبنسبة 13,6% ، وكانت أكثر من سابقتها ومقدار يقترب من الضعف التي بلغت في سنة 2011 نسبة 7,9% ، ثم أخذت النسبة بالانخفاض في السنوات الثلاث اللاحقة لتبلغ 11,2% ، 10% ، 8% للسنوات 2013 ، 2014 ، 2015 على التوالي . وعلى الرغم من الارتفاع والانخفاض في نسبة الربحية لسنوات الدراسة ، إلا أنها حققت التصنيف الأول ضمن تصنيفات ملحق تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي آنف الذكر . وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الرابعة .

4 مؤشرات نسب السيولة: Liquidity

تم استخدام ثلاث معادلات لاستخراج نسب السيولة ، وهي :

- المعادلة (1) نسبة السيولة = مجمل القروض / مجمل الودائع
- المعادلة (2) نسبة السيولة = النقد بالصندوق ولدى المصارف/ الحسابات الجارية والودائع
- المعادلة (3) نسبة السيولة = الأصول المتداولة / المطلوبات المتداولة

ويوضح الجدول (3) نسب ربحية المصرف ولفترة الدراسة ولكافة المعادلات اعلاه .

جدول (4) نسب السيولة لمصرف الخليج التجاري

السنة	2011	2012	2013	2014	2015
المعادلة 1	06%	04%	03%	04%	03%
المعادلة 2	44,6%	61,4%	88,4%	80,2%	59,8%
المعادلة 3	142%	146%	155%	163%	156%

* يتضح من الجدول (4) أن نسب السيولة من خلال معادلة (مجموع القروض / مجمل الودائع) ، أظهرت ارتفاعا وانخفاضا في سنوات الدراسة وبشكل طفيف جدا ، وسجلت سنتي 2013 ، 2015 أعلى نسبة سيولة لمصرف الخليج التجاري خلال سنوات الدراسة وبلغت 03% ، ثم انخفضت السيولة بسنتي 2012 ، 2014 التي بلغت 04% لكل ، وجاءت سنة 2011 بالمرتبة الأخيرة في نسبة القروض الى مجمل الودائع 06% ، وبالرغم من التفاوت في نسب السيولة لسنوات الدراسة إلا أنها تبقى نسبة سيولة عالية .

وبالرجوع الى ملحق تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي الجدول (4) الأرباح ، ضمن مؤشرات تقويم اداء المصارف والمصارف التجارية لديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة 2011 ، فقد حدد خمسة تصنيفات لتحديد نسب السيولة ، وعدت مجمل القروض للمصارف التي تكون نسبتها أقل من 60% - قياسا بمجموع وديانها - ضمن التصنيف الأول . ومن الملاحظ ان النسب الواردة في الجدول (4) التي تمثل نسبة السيولة لمصرف الخليج التجاري ولكافة سنوات الدراسة - كانت لا تزيد (كما ذكرت اعلاه) عن نسبة 06% سنة 2011 ، مما يدل على نسب السيولة العالية لدى مصرف الخليج التجاري وهي ضمن التصنيف الأول ، لذا يمكننا القول وبشكل عام ، لدى المصرف خطط ممتازة لإدارة الاموال وهناك توازن بين المطلوبات وامكانية التسديد ، كما ان المطلوبات بطبيعتها مستقرة

ولا توجد مشكلة في تسديدها عند استحقاقها مع امكانية توفر بعض الفائض ، كما ان لدى المصرف موجودات مناسبة يمكن تحويلها بسهولة الى تدفقات نقدية لسد احتياجات السيولة بالكامل .

* كذلك أظهرت نسب السيولة من خلال معادلة (النقد بالصندوق ولدى المصارف/الحسابات الجارية والودائع) ، تفاوتاً طفيفاً خلال سنوات الدراسة ، إذ بلغت أعلى نسبة سيولة في سنة 2013 ونسبة 88,4% ، وكانت أكثر من السنتين السابقتين ، بمقدار الضعف تقريباً عن سنة 2011 التي بلغت نسبة 44,6% والتي كانت النسبة الأقل لسنوات الدراسة ، وأقل من الضعف عن سنة 2012 التي بلغت نسبة 61,4% ، ثم انخفضت نسبة السيولة في السنة الأخيرة لتصل الى 59,8% بعد ان كانت بنسبة 80,2% للسنة السابقة . وعلى الرغم من الارتفاع والانخفاض في نسبة السيولة لسنوات الدراسة ، الا انها حققت التصنيف الاول ضمن تصنيفات ملحق تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي أنف الذكر .

* كما أظهرت نسب السيولة من خلال معادلة (الاصول المتداولة / المطلوبات المتداولة) ، تصاعداً مستمراً خلال السنوات الاربع الاولى ، فبعد أن كانت 142% في سنة 2011 ، ارتفعت إلى 146% في سنة 2012 ، ثم ارتفعت إلى 155% سنة 2013 ، ثم ارتفعت إلى 163% سنة 2014 ، ثم انخفضت نسبة السيولة قليلاً في السنة الأخيرة قياساً بالسنوات السابقة لتصل الى 156% على التوالي ، وهذا يدل على اعتماد مصرف الخليج التجاري في تمويل أصوله على مصادر التمويل قصيرة الاجل بدرجة كبيرة ، وبذلك حققت التصنيف الاول ضمن تصنيفات ملحق تصنيف المصارف الصادر من البنك المركزي العراقي . وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الفرعية الخامسة .

وبما ان جميع مؤشرات نموذج CAMEL ، جاءت بشكل ايجابي ملفت للنظر ، مما يقف وراء ذلك حسن ادارة المصرف واتخاذها القرارات الصائبة في جميع اعمالها ، وهذا ما يؤكد قبول الفرضية الفرعية الثالثة .

و من خلال التطبيق لنموذج CAMEL على مصرف الخليج التجاري نستنتج أنه يؤدي إلى تقييم اداء المصرف ، و ذلك من خلال اكتشاف مواطن قوة و ضعف المصرف ، وهذا ما يساعد متخذي القرار في سير المصرف للأفضل ، وهذا ما يؤدي إلى قبول الفرضية الرئيسية

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات :

من خلال هذه الدراسة ، يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية :

- 1) يتضمن نموذج CAMEL عناصر مالية ، وفنية ، و إدارية يمكن من خلالها تقييم أداء المصرف ؛ و تعزيز نقاط القوة و تجاوز نقاط الضعف في المصرف ، أي ان نموذج CAMEL يؤدي إلى وضع استراتيجيات للإدارة من خلال التركيز على العناصر السلبية من أجل معالجتها ؛
- 2) يوفر تقييم الأداء معلومات لإدارة المنشأة للرقابة على النشاط بوجه عام، وعلى نشاط الأقسام المختلفة فيها، وبالتالي التنسيق فيما بينها لتحقيق الأهداف الموضوعية أمامها.
- 3) يتم تقييم الأداء باستخدام عدد من الأساليب من أهمها تحليل القوائم المالية بما في ذلك نموذج CAMEL .
- 4) من تطبيق نموذج CAMEL على مصرف الخليج التجاري ، توصلت الدراسة الى الآتي :

(أ) عند النظر الى كافة نسب ملاءة رأسمال المصرف ولكافة سنوات الدراسة ولكافة المعادلات (حقوق الملكية / الحسابات الجارية والودائع ، أو راس المال الحر / الاستثمارات + القروض ، أو مجمل رأس المال والاحتياطيات/ مجمل الأصول) ، فإنها فاقت بكثير قياساً بمؤشرات كفاية رأس المال التي اقرتها لجنة بازل من جهة ، وعن تلك النسبة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي من جهة اخرى ، وجاءت ضمن التصنيف الاول ضمن مؤشرات تقييم اداء المصارف والمصارف التجارية لديوان الرقابة المالية الاتحادي لسنة 2011 ، مما تشير بشكل عام الى تنامي قدرة المصرف على مواجهة ودائع العملاء وتوافر المخصصات لمقابلة المشكلات التي يمكن أن تنشأ نتيجة تعثر المقترضين في سداد ما عليهم من التزامات.

(ب) بالرغم من التفاوت في نسب جودة الأصول لسنوات الدراسة ولكافة المعادلات(الأصول المربحة / رأس المال ، أو الأصول المربحة / مج الأصول المربحة / الاموال المتاحة) الا انها تبقى نسبة مقبولة جدا . كون الأصول المربحة - والمتمثلة بالاحتياطيات الثانوية و القروض والاستثمار لمختلف الأجل- تمثل نصف أو أكثر لنسبة مجموع الاصول . مما يدل على الجودة العالية لأصول المصرف وجاءت ضمن التصنيف الاول ضمن مؤشرات تقييم اداء المصارف ، مما يعكس اهتمام إدارة المصرف في اقتناء الأصول المحققة للإيرادات التي تنعكس ايجاباً على التوسع والمنافسة .

(ج) أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعاً مضطرباً في ربحية المصرف لسنوات الدراسة ولكافة المعادلات (صافي الربح / إجمالي الاصول ، أو صافي الربح / حقوق الملكية ، أو مجمل الربح أو العائد / إجمالي الاصول) ، وجاءت ضمن التصنيف الاول ضمن مؤشرات تقييم اداء المصارف ، ومع ذلك فإنه ينبغي على المصرف زيادة نسب الربحية التي أخذت تنخفض وبالذات في السنة الأخيرة ، مما يعزز كفاءة المصرف في إدارة أصوله أو أمواله الخاصة .

(د) أوضحت مؤشرات السيولة اتجاه المصرف نحو تقوية جانب السيولة لمواجهة الحالات الطارئة لسنوات الدراسة ولكافة المعادلات (مجمل القروض / مجمل الودائع ، أو النقد بالصندوق ولدى المصارف/الحسابات الجارية والودائع ، أو الاصول المتداولة / المطلوبات المتداولة) ، وجاءت ضمن التصنيف الاول ضمن مؤشرات تقييم اداء المصارف ، كذلك الاحتياط لمواجهة حالات السحب على الودائع خاصة قصيرة الأجل من خلال زيادة الأصول السائلة رغم التذبذب الواضح في مؤشراتاتها . كما أظهرت المؤشرات المتعلقة بالودائع ارتفاع متوسط نسبة الودائع مما يؤدي الى استقرار مصادر الأموال في المصرف وإتاحة الفرصة لاستثمارها لفترات أطول.

ثانياً : التوصيات :

و تتمثل بالآتي :

- 1) الاستفادة من خبرات المصارف العالمية والأجنبية الرائدة في هذا المجال من أجل تحسين كفاءة و أداء المصرف ؛
- 2) الاهتمام المتزايد بإعداد دورات تأهيلية في مجال تقييم المصرف ؛ من أجل معرفة أداءه؛

- 3) على المصرف مواكبة الظروف القائمة ، وامكانية المصرف بتقديم الدعم والتمويل اللازم للصناعات الصغيرة والقطاعات الانتاجية وذلك لكي يحقق المصرف هدفين في آن واحد الاول هدف تنموي يدعم تلك المشاريع والثاني تحقيق عوائد مجزية من خلال نشاطه الاقراضي .
- 4) ان تقوم ادارة المصرف بالعمل على انشاء صناديق الاستثمار بشكل يساعد على تنشيط وجذب المدخرات وتجميع المخاطر وتخفيضها .
- 5) ضرورة وجود ادارة نظم معلومات بين الادارة العامة للمصرف وبين الفروع ومن ثم بين المصارف والبنك المركزي تسمح بانسيابية تبادل المعلومات .
- 6) التنسيق مع المنظمات والاتحادات المصرفية العربية والإقليمية لمشاركة العاملين في المجالات المالية والمحاسبية .
- 7) العمل على زيادة الربحية عن طريق توظيف الودائع بشكل امثل واستغلال السيولة الفائضة في المصرف واستثمارها في مشاريع جديدة .
- 8) ضرورة الاستمرار في تأهيل الكادر الرقابي لدى البنك المركزي من خلال اخضاعه لدورات تدريبية مرتبطة بواقع عملهم الرقابي وبما يتلاءم مع اوضاع مصارفنا .
- 9) ضرورة العمل على تقييم المصارف وفق نموذج CAMEL على ان يشمل التقييم جميع المصارف الأهلية والحكومية .
- 10) الاهتمام بتلافي نقاط الضعف في بعض المؤشرات الفرعية وتعزيز المؤشرات التي سجلت جوانب قوة في نشاط المصرف .
- 11) ضرورة التقليل من الاعتماد على الأموال الخارجية في تمويل الأصول مما يساعد في القدرة على مواجهة المخاطر المتعددة.

المصادر :

- 1) التقارير السنوية عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية للاعوام 2011، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015 .
- 2) التقرير السنوي لمجلس ادارة مصرف الخليج التجاري والبيانات والحسابات الختامية للسنة المالية 2011، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015.
- 3) سوق العراق للأوراق المالية – دليل الشركات .
- 4) ديوان الرقابة المالية الاتحادي ، مؤشرات تقويم أداء المصارف والمصارف التجارية . 2011
- 5) الاسكوا ، " نظم المعلومات لتحديد عمليات المنظمة المالية في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا " ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، 2002 .
- 6) أبو حطب ، موسى محمد ، " فاعلية نظام تقييم الأداء و أثره على مستوى أداء العاملين : حالة دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية " ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير ، الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2009 .
- 7) بوخلخال ، يوسف ، " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي على فاعلية نظام الرقابة على البنوك التجارية " 2009 – 2008 " مجلة الباحث ، جامعة الأغواط ، الجزائر ، العدد 10 ، 2012 .
- 8) بن سفاغ ، علي منصور محمد ، "تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL : دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات " 2003 - 2007 ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية - العدد الثاني ، ديسمبر 2008 .
- 9) زيتوني ، عبد القادر ، " دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك :دراسة تطبيقية " ، 2009 .
- 10) حمودي ، علي عبد الرضا ، " مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ بالأزمات :دراسة تطبيقية حالة العراق 2003 2009 .
- 11) الحسني ، فلاح حسن ، " الإدارة الاستراتيجية " ، ط 1 ، دار وائل للنشر ، 2000 .
- 12) حسن ، عثمان علي ، " تقييم أداء البنوك " ، اتحاد البنوك العربية ، بيروت ، 2002 .
- 13) اللوزي ، سليمان وآخرون ، " أساسيات في الإدارة " ، ط 1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، 1997 .
- 14) سهام ، تميمة ، " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMEL : دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (؟) " (2008 2012 ، مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ، الجزائر ، 2014 .
- 15) السيسي ، صلاح الدين حسن ، " نظم الحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في البنوك والمؤسسات المالية " ، ط 1 ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، 1998 .
- 16) عبد المحسن ، توفيق محمد ، " تقييم الأداء " ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997 .
- 17) قمري ، زينة ، " واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية " ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 2014 .
- 18) شوقي ، بورقية ، " طريقة ، CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية " ، تفرغ علمي بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، السعودية ، 2010 .

REFERENCES

- [1] Joseph F., Sinkey JR., Commercial Bank Financial Management, 6th ed. Prentice Hall, 2002
- [2] Rajana, Sahjwala, & Berg , Paul Vander, " Supervisory Risk Assessment and Early Warning Systems", Basel committee on Banking Supervision, Working Paper , Dec . 2000.
- [3] Ross, Peter S., " Commercial Bank Management", 4th ed., Irwin, McGraw-Hill companies, Inc., 2002.

الملحق (1)

الحسابات الخاصة باستخراج مؤشرات نموذج CAMEL (المبالغ بملايين الدينانير)

2015	2014	2013	2012	2011	البيان
321625	345947	303984	149088	118184	حقوق الملكية
409221	455212	417143	260780	216937	الحسابات الجارية والودائع
49982	30973	31742	13478	20118	الأصول الثابتة
167113	77925	64794	17945	129605	الاستثمارات
280471	345482	241020	167328	67135	القروض والتسليفات
810971	816479	781479	424766	354046	مجمل الأصول
300000	3000000	250000	103950	103950	رأس المال
21626	45974	53984	45138	14234	الاحتياطيات
30398	42619	45555	46962	20510	الاحتياطيات الثانوية
9860	36147	47452	30857	11632	صافي الربح
64703	81401	87495	57692	27823	مجمل الربح أو العائد
1347	1328	1328	1168	1201	مجمل القروض
244757	365144	368770	160054	96677	النقد
760990	764140	739693	401602	333928	الاصول المتداولة
487990	469177	476167	274511	234662	المطلوبات المتداولة